الديمقراطية الرقمية كآلية لإنجاح التجربة الديمقراطية في العراق

The Digital Democracy as a Mechanism for the Success of the Democratic Experiment in Iraq

م. حمد جاسم محمد [1]

Lect. Hamad Jassim Mohammad

الخُلاصة

لقد أصبحت العولمة والانفتاح من مميزات هذا العالم، ولم يعد ممكنا غلق الانسان على نفسه، وان ما يحدث في جزء معين من العالم يمكن ان يمتد اثاره الى اجزاء العالم الاخرى. ان المطالب الديمقراطية وتطورها عبر العصور امتدت الى الشعوب الاخرى، فمن الديمقراطية المباشرة في عهد الاغريق الى شبه المباشرة، والديمقراطية النيابية او غير المباشرة، كذلك اختلفت وسائل ممارسة هذه الديمقراطية بتغيير وسائل التطور في العالم، فلم تعد الوسائل التقليدية هي السائدة، بل اصبح للعلم الحديث وخاصة بعد توسع شبكات التواصل الاجتماعي والتطور الالكتروني دور في تغير الممارسة الديمقراطية للمواطن، فقد اصبحت الوسائل الالكترونية من حاسوب واجهزة هاتف وغيرها طرقاً جديدة في ممارسة الفرد لحقه في الانتخاب والترشيح، ومن ثم دخولها في عملية فرز الاصوات بدقة عالية وبسرعة مما يعيق أي عمليات للتزوير او تأخير في ظهور النتائج، الا ان هذه العملية قد لا تكون متاحة دائما، لان هذا التطور التكنولوجي يتطلب بنى تحتية متهيئة وكوادر وظيفية مؤهلة وامكانيات مالية اضافة الى الارادات السياسية القادرة على التعامل بإيجابية وتفهم مع هذا التطور.

١- جامعة كربلاء / مركز الدراسات الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الرقمية، الديمقراطية العراقية.

Abstract

Globalization and openness have become one of the characteristics of this world, and it is no longer possible to close the person to himself, and that what happens in a certain part of the world can extend its effects to other parts of the world. The democratic demands and development throughout the ages have extended to other peoples, from direct democracy in the era of the Greeks to semi-direct, and representative or indirect democracy, as well as the means of practicing this democracy differed by changing the means of development in the world, so traditional methods are no longer the dominant, but rather modern science has become Especially after the expansion of social networks and electronic development, a role in changing the democratic practice of the citizen. Electronic means from a computer, telephones, and other devices have become new ways of the individual exercising his right to vote and be elected, and then entering it in the process of counting votes by High accuracy and speed, which hinders any fraudulent operations or delay in the appearance of results, but this process may not always be available, because this technological development requires prepared infrastructure, qualified job cadres and financial capabilities in addition to political wills capable of dealing positively and understanding with this development.

المقدمة

ان اول تطبيق للديمقراطية في التاريخ كان في مدينة اثنا اليونانية، من خلال الديمقراطية المباشرة، ومع تزايد السكان و حاجياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد اصبحت هذه الديمقراطية صعبة التطبيق مما قاد الى تبني الديمقراطية شبه المباشرة وهي مزج بين المباشرة والديمقراطية التمثيلية والتي جاءت ثالثا وطبقت في عد من الدول عن طريق اختيار ممثلين عن الشعب في البرلمان، ومع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعولمة والتي كان لها دور في تطوير الممارسة الديمقراطية، انتشر ما يعرف بالديمقراطية الرقمية والتي ساهمت في تنشيط العمل الديمقراطي، ووفرت للأفراد طريقة سهلة وسريعة للاتصال مع السلطات الحاكمة بحرية اكبر، كذلك جعل التصويت عبر الانترنت والمشاركة بفعالية أكبر ممكنة، مما قاد الى مشاركة اوسع للافراد في مراحل عملية صنع القرار وتنفيذها ومراقبتها، ان تكنولوجيا المعلومات والاتصال اصبحت اليوم فرصة مهمة لخلق ممارسة ديمقراطية جديدة بالأدوات والاليات التكنولوجية الحديثة وهي (الديمقراطية الرقمية).

ان للتغير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، قد جعل من السهل الوصول الى الاجهزة الالكترونية الحديثة واقتنائها، كذلك وفر شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مثل الانترنيت والهاتف النقال، وهو ما جعل امكانية تطبيق هذا التطور في الممارسة الديمقراطية ممكنا، خاصة في اوقات الانتخابات بالتصويت

والترشيح واعلان النتائج، كذلك امكانية استخدام هذا التطور في صنع سياسات عامة قادرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي الكتروني بعيدا عن المحاصصة والتأثيرات الداخلية والخارجية، وهي وسيلة لصنع لاعبين جدد يكون لهم دور في ادارة البلد حتى وان لم يكونوا ضمن مؤسسات الحكم.

اولا: أهمية البحث

تنبع اهمية البحث اهمية موضوع الديمقراطية بشكل عام كوسيلة في ادارة شؤون الحكم، اذ ان استخدام وسائل التطور الالكتروني والتكنولوجي في ادارة العمليات الديمقراطية من تصويت وترشيح واستلام النتائج، وهي عمليات ان نفذت الكترونيا سوف تعطي نتائج ايجابية من ناحية صدقية التجربة الديمقراطية وسرعة ظهور نتائجها بسرعة وتكاليف اقل. وقد غدى موضوع الديمقراطية الرقمية يجسد امتدادا واقعيا ووسيلة فاعلة للتواصل والتكيف مع تيار عالمي لا يمكن للدول تجاهله او الوقوف ضده، يدعو لتبني قيم الحداثة والديمقراطية على صعيد متوازٍ، الى جانب الاهمية المتعلقة بدراسة مزايا واستخدامات الحاسوب وشبكة المعلومات بوصفها من اهم ثمار العولمة وثورة المعلومات في مجال تحقيق متطلبات ادارة ناجحة وديمقراطية مترسخة.

ثانيا: اشكالية البحث

استقطب مفهوم الديمقراطية الرقمية –منذ ظهوره– اهتماما فكريا تركز في الجوانب الانتخابية والادارية دون ان يوازيه اهتمام مماثل على صعيد التنظير السياسي الامر الذي يستدعي توسيع دائرة التنظير في المجال السياسي لهذا المفهوم مثلما تتأسس الحاجة لخلق القاعدة العلمية والعملية لاستيعاب وتحويل المفهوم الى ممارسة واعدة تستدعي وتوظف كل الامكانات والمعطيات المتاحة ولاسيما تلك المتعلقة بالثورة التقنية ومنجزاتها الرقمية على قاعدة الادراك المعمق لإمكانياتها. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التطور التكنولوجي لوسائل المعلومات والاتصال في إرساء ممارسة حديثة للديمقراطية؟ وكيف تؤثر الثورة التكنولوجية الرقمية بأدواتها المختلفة على الممارسة الديمقراطية؟

ثالثا: اهداف البحث

على ضوء ما تقدم تتشكل اهداف البحث في تحديد المجال السياسي للديمقراطية الرقمية، والتعرف على اهم مقوماتها، ومن ثم بيان حدود الدور الذي تنهض به التقنية الرقمية عبر بوابة الحكومة الالكترونية في تحقيق متطلباته.

رابعا: فرضية البحث:

يتعامل البحث مع فرضية: إن الواقع بات يفرض ادارة الدولة بالطرق الديمقراطية المعروفة عالميا، وهذا يتطلب بدوره لوسائل متطورة في ممارسة هذا الحق، لهذا فان استخدام التطور العلمي والتكنولوجي، خاصة

مع سهولة الوصول اليه، فان امكانية تطبيقه في الانتخابات والتصويت اصبح ممكنا لتوسيع المشاركة السياسية، واقامة نظام ديمقراطي مستقر.

خامسا: منهجية البحث

سيتم اعتماد منهج التحليل الوصفي لبيان ماهية ومتطلبات الديمقراطية الرقمية، فضلا عن التعرف على مواصفات ومباني القاعدة الرقمية، واستخدام المنهج الوظيفي في تحليل دور وآلية توظيف الوسائل الرقمية في تأمين متطلبات وتوسيع فرص وبلوغ غايات الديمقراطية الرقمية.

سادسا: هيكلية البحث

قسم البحث على مبحثين رئيسين، تصدى الاول منهما الى تحديد الاطار النظري والمفاهيمي للديمقراطية الرقمية والمفاهيم المرتبطة لها، وقسم على مطلبين الاول المطلب الاول، مفهوم الديمقراطية الرقمية، والمطلب الثاني خصائص وآلياتها الديمقراطية الرقمية ومعوقاتها. اما المبحث الثاني فقد انصرف الى بيان توظيف الديمقراطية الرقمية في ترسيخ النظام الديمقراطي العراقي، وقسم على مطلبين الاول، فرص الديمقراطية الرقمية في انجاح التجربة الديمقراطية في العراق، والمطلب الثاني، السلبيات المتوقعة من تطبيق الديمقراطية الرقمية في العراق.

المبحث الاول: الديمقراطية الرقمية (الاطار المفاهيمي).

يستوعب البناء النظري لموضوعة الديمقراطية الرقمية حلقات عدة تتكامل بنسق تراتيبي لبلورة ملامحها واستكمال صورتها الذهنية والواقعية. ومن هذا المنطلق جاءت معالجة هذا المبحث ضمن مطلبين: هما: الاول، التعريف بماهية الديمقراطية الرقمية، والمطلب الثاني معوقات الديمقراطية الرقمية.

المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية الرقمية

ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الاداة الفاعلة لإحداث التغيير في المجتمعات والتمتع بحريتها، وهي كذلك اداة لممارسة العمل الديمقراطي، وهي لا تقتصر على استخدام الانترنيت في التصويت والانتخابات، بل تتجاوز ذلك الى قضايا كثيرة تتعلق بالية التصويت، والمسوح التي تستخدم بالأنترنيت واستطلاع الراي العام والاحتجاج والمظاهرات والدعاية الانتخابية، كذلك دور التكنلوجيا في اشاعة المناخ الديمقراطي وضمان حق التواصل الاجتماعي والتعبير عن الراي، وهناك تجارب عديدة في هذا المجال كما في امريكا وبريطانيا والهند وغيرها الكثير.

اولا: مراحل تطور الديمقراطية الرقمية

كانت ديموقراطية اثينا تتميز بانها كانت ديموقراطية مباشرة اي يتم ممارستها دون وجود نواب او ممثلين عن الشعب، الى ان تزايد عدد السكان واصبح هناك حاجة الى من يمثلهم او ينوب عنهم في البرلمان واتسعت تلك الفكرة لتصبح ديموقراطية غير مباشرة عبر ممثلي الشعب بعد زيادة عدد السكان وانتشار مبادئ الحرية وحقوق الانسان والغاء مظاهر العبودية اتسع المجال السياسي العام، وتنوعت الطبقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما اوجد مصالح متعارضة بحاجة الى تنظيم وادارة من قبل الدولة، الامر الذي دفع لوجود الاحزاب السياسية وعزز من دور الدولة القومية ككيان حيادي يعمل لتنظيم وادارة العملية السياسية والمصلحية بين الفئات التي يتكون منها المجتمع، وتطورت الدولة القومية بمفاهيمها السيادية، وظهرت الديموقراطية النيابية بوجود ممثلين للشعب للتعبير عن حالة التمدد المصلحي والسكاني داخل الدولة وارتبط النظام الديموقراطي بتطور الدولة القومية، ثم جاءت الثورة الصناعية واظهرت بروز طبقات عمالية واخرى رأسمالية مما زاد من حالة الاستقطاب وبشكل هدد سيطرة الطبقة البرجوازية التي كانت اساس النظام الديموقراطي، ومثل انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب البادرة بداية التأثير الشامل لحركة الانفتاح العالمي في اطار ما عرف بحركة العولمة والتي دعمتها انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي مثلت تحديا لسيادة الدولة وخاصة مع ظهور الانترنت الذي عمل على تلافي الحواجز والحدود التقليدية بين الدول [٢].

وجاءت الثورة التكنولوجية لتكسر تلك الحواجز لتصبح ديموقراطية مباشرة يستطيع المواطن ان يمارسها بدون الحاجة الى وسطاء في العملية السياسية، وظهرت الحكومات الالكترونية والتي ركزت على تعامل مباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل اصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الراي العام وصانعي القرار، واصبح هناك علاقة ندية بين الفرد والنخبة السياسية والتي تغير دورها بعد ان كانت الوحيدة المعبئة للراي العام والمحتكرة لصناعه القرار السياسي [٣].

ثانيا: التعريف الديمقراطية الرقمية.

مثلما اختلف الكتاب على ايجاد تعريف واحد للديمقراطية فقد اختلفوا ايضا على ايجاد تعريف موحد للديمقراطية الرقمية، بعدها مصطلحاً حديثاً على الساحة السياسة.

٢- علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنلوجية، ط١، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، ٢٠١٤، ص ص٥٥-٧٢. عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٩، على موقع مركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية https://www.abjjad.com/book/2212791118/

٣- جمال علي الدهشان، دور التكنلوجيا في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، العدد٢، المجلد١، (مصر، جامعة المنوفية)، ٢٠١٨، ص ص١٤٩-١٥٠.

ومنهم من عرف الديمقراطية الرقمية، بانها العملية التي يتم من خلالها توظيف منتجات الثورة التكنولوجية الرقمية، إما بغرض تحديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لجهة توسيع فضائها ومجال عملها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال، على مستوى الأجهزة والأدوات، بعدِّها البنية الحاملة، وعلى البيانات والمعطيات والمعلومات، باعتبارها المادة الخام التي تقتني ذات البنية بغية الرواج والشيوع، والانتقال من الجهة المنتجة والمخزونة والبث، إلى الجهة المتلقية المعيدة للإنتاج أو المستهلكة له بهذا الشكل أو ذاك[٤]. وأن الدمج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والعمل السياسي قد أفرز أدواتاً وطرقاً عمل جديدة في الممارسة الديمقراطية، وعزز المشاركة السياسية من خلال التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية, والانتخاب الالكتروني عبر شبكة الانترنت، و التعليق على القرارات الرسمية، و المشاركة في صنع ورسم السياسات العامة للدول، والاحتجاج الرقمي، والمناصرة وحشد التأييد لقضية معينة[٥].

وتعرف الديموقراطية الرقمية ايضا "بانها محاولة لممارسة الديموقراطية بتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الاخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات" وتبقى الديموقراطية الرقمية اولا محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي حيث تسعى المؤسسات العامة او السياسية لإيجاد طرق جديدة لإدارة الشؤون الحكومية والادارة العامة [٦].

وعرف د. جمال محمد غيطاس الديمقراطية الرقمية بأنها، (توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديموقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديموقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها) [٧]. ومن ثم فهي ليست نوعاً جديداً من الديموقراطيات القديمة، بل هي وسائل جديدة لممارسة الديموقراطية، والتي تلعب دوراً مهماً في تغيير كثير من الممارسات الديموقراطية، وتسعى الي تحقيق قيمة مضافة تتمثل في فورية الممارسة الديمقراطية وشفافيتها الكاملة وسهولتها

٤- علاء ابراهيم محمود، الديمقراطية الرقمية المعاونة في العراق، مقال منشور على موقع مؤسسة النبأ، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات، ٢٠١٧، على موقعhttps://m.annabaa.org/arabic/rights/12374 ، كذلك ينظر، رضوان قطبي، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي واقع وافاق، مقال منشور بتاريخ ١١ ايلول ٢٠١٥، على موقع، https://www.raialyoum.com/index.php

٥- فتحي شمس الدين، الديمقراطية الرقمية.. آليات جديدة للتعبير عن الرأى، موقع لغة العصر، مجلة الاهرام للكومبيوتر والاتصالات، ٢٠١٢، http://aitmag.ahram.org.eg/News/24806.aspx

٦- الديمقراطية الرقمية التكنلوجيا وظاهرة رقمنة السياسية، (القاهرة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي)، ٢٠١٧، ص ص٥-٦. كذلك ينظر، عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مصدر سبق ذكره.

٧- جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، ط١، (القاهرة، دار نهضة مصر)،٢٠٠٦، ص٧٦.

التامة والوصول بآلياتها الى اعلى مستوى ممكن من الدقة، والسير بها صوب الممارسة الديمقراطية المباشرة دون وسيط قدر الامكان لتكون بحق ثورة سياسية صنعتها تكنولوجيا المعلومات وصفة الرقمية) [٨].

الديموقراطية الرقمية هي جمع الانماط الجديدة الخاصة بالممارسة في العمل السياسي، فعلى الرغم من تصاعد اهمية وسائل الاعلام للعمل السياسي والديموقراطية اصبح الكثير من القرارات السياسية يتم انجازها من خلال الاجتماعات والاتصالات المباشرة واصبح دور الاعلام مقتصرا على مسالة التغطية او التسجيل للحدث، واصبحت السياسة يتم ممارستها من خلال الممارسة الشفهية او الورقية واجراء المفاوضات وحملات الدعاية الانتخابية وجمع التبرعات وغيرها والتي يتم جميعها عبر التلاحم مع ادوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتي عملت ايضا على تسريع العمليات المالية والاقتصادية في شبكات الاعمال واسواق الاوراق المالية والتجارة الإلكترونية، و احداث تغييرات ثورية في الاقتصاد بظهور الاقتصاد الرقمي الذي اصبح يشكل نسباً متصاعدة من الناتج القومي الاجمالي للدول المتقدمة ويساعد على الاحتفاظ بمعدلات نمو اقتصادي متصاعدة، وفي السياسة كان لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات دورٌ تعدى لمساعده تسريع عمليات تشكيل الراي العام والتمثيل السياسي وحتى صناعة القرار بالاعتماد على الطابع المباشر لوسائل الاتصال، واصبحت درجة التغير تلك تختلف حسب طبيعة كل نظام سياسي ومدى تقدمها في الديموقراطية [٩].

والديمقراطية الرقمية في نهاية الأمر لا تعنى اختراع نوع جديد من الديمقراطية بل ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات وآليات جديدة، أي لابد من وجود ديمقراطية تقليدية أصلا لكى يتم تحويلها إلى رقمية، وبالتالي نجد أنفسنا باختصار أمام ظاهرة (سياسية – تكنولوجية) متنامية تفرض نفسها فرضا، وهى وليدة المصاهرة العميقة، التي تصل إلى حد التلاحم بين أدوات ممارسة المواطن حقوقه السياسية والديمقراطية من ناحية وبين منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى. وتلك الظاهرة السياسية– التكنولوجية الوليدة لا تزال تتبلور – خاصة في دول العالم النامي – حيث إن مصطلح الديمقراطية الرقمية لا يزال يعانى لغطا في التعريف الدقيق له، حيث ان منجزات العصر الرقمية لا تتوقف عند حد ولكن الثابت أن الديمقراطية الرقمية تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي والسياسي مما يعنى حتمية التعامل معها وتطبيقها وهو الأمر الذى ستظهره السنوات القليلة القادمة، خاصة بعد التحول نحو مجتمع المعلومات.

٨– عدنان شيرخان، دور ايجابي للتكنولوجيا لإشاعة الثقافة الديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد ٢٤٢٦، ٦ تشرين الاول ٢٠٠٨، على موقع، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149226&r=0

٩– نفس المصدر السابق.

المطلب الثاني: خصائص الديمقراطية الرقمية ومعوقاتها وآلياتها

تتمتع الديمقراطية الرقمية بعض الخصائص والاليات والتي تميزها عن الديمقراطية التقليدية من حيث الشكل وطريقة العمل والممارسة.

اولا: خصائص الديمقراطية الرقمية

رغم قرب الديمقراطية الرقمية من الديمقراطية المباشرة من ناحية العمل، والتي كانت سائدة في العصر الاغريقي في اثينا، الا ان الديمقراطية الرقمية تتمتع ببعض الخصائص التي تميزها عنها، وهي الاتي [١٠]:

١. الديمقراطية الرقمية هي وليدة الدمج بين ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية بطريقة ديمقراطية وبين استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من اجل توسيع الممارسة الديمقراطية وشمولها اغلب افراد الشعب، وهي من ثمرات الثورة التكنولوجية، لهذا فهي بحاجة الى توافر المعدات الالكترونية المناسبة والتي يمكن اقتناءها من السكان.
٢. ان الديمقراطية الرقمية تحتاج الى وجود بنية تحتية تسمح وتسهل لكل افراد الشعب بالمشاركة والتواصل من خلالها، وتتيح لهم حرية التعبير عن حقوقهم بسهولة ويسر، على اعتبار ان البنية التحتية هي الارضية التي من خلالها ان تمارس الديمقراطية الرقمية بسهولة.
٣. لا يمكن وجود ديمقراطية رقمية من دون وجود اسس للممارسة الديمقراطية التقليدية في الدولة، مثل وجود نظام سياسي منتخب واحزاب سياسية ومشاركة شعبية واسعة، ودستور وقوانين تضمن للشعب حقوقه، اذ لا يمكن ان تطبق الديمقراطية الرقمية في دول شمولية او تضيق على الحريات العامة.
٤. ان تطبيق الديمقراطية الرقمية يحتاج الى ثقافة الكترونية لدى الشعب، أي وجود شعب يمكنه استخدام وسائل التواصل الحديثة بمهنية وعلمية، وان تكون هناك مؤسسات مجتمعية وتربوية وتعليمية تقوم بدورها في تعليم المواطنين طرق استخدام التقنية الحديثة، كذلك وجود تشريعات قانونية تسمح وتسهل استخدام وسائل الاتصال الحديثة والحصول على المعلومات بسهولة، وتنظم عملها بعيدا عن الفوضى او الاحترازات الامنية.
٥. ان الديمقراطية الرقمية هي متحركة وليست جامدة، وتتطور مع تطور المجتمع واختلاف الزمان والمكان، وهي تختلف من شعب الى آخر حسب ظروف كل بلد، فهي متطورة مع تطور الاجهزة الالكترونية وتنوع المعلومات وتحديثها.

١٠- جمال علي الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٧-١٤٩.

ثانيا: آليات الديمقراطية الرقمية.

تأخذ للديمقراطية الرقمية عدة آليات وتساهم في زيادة مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات المهمة في الدولة، وهي الآتي[١١]:

١. الحوكمة الالكترونية، ان انتخاب مؤسسات تشريعية ليس نهاية الطريق، بل يجب مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات المهمة التي يتم مناقشتها في البرلمان من خلال شبكة الكترونية، وتعزيز ثقة الشعب بالمؤسسات العامة وبقراراتها، وهو ما يمكن تسميته (البرلمان الاليكتروني) ويحتفظ الأفراد بالتصويت متى رغبوا في المسائل الفاصلة أو المتعلقة بالمصالح العليا للدولة أو تلك التي تطال حقوق الشعب وحرياته الأساسية أو المتعلقة بتشكيل المؤسسات العامة كالحكومة والبرلمان.

٢. آلية التنظيم الفعل السياسي، وهو قيام المواطنين من أصحاب الاختصاصات التي يتصل بها موضوع الاقتراح على تقديم رؤية وحلول لمشكلة معينة، ويتم ارسالها عن طريق الاجهزة الالكترونية المختلفة عن طريق الانترنيت إلى المؤسسات العامة بعد ذلك إن نال رضا الأفراد وقناعتهم، على أن يمر بمرحلة التقييم واستكمال النقص وازالة الغموض واكتشاف نقاط الضعف وصياغته بالشكل النهائي من قبل المختصين في مجلس الدولة أو يقدم إلى لجنة خبراء مستقلين من منظمات المجتمع المدني لتتولى الصياغة النهائية عبر ما يمكن أن نسميه برلمان المجتمع المدني المكون من ممثلين عن المنظمات غير الهادفة إلى الوصول إلى السلطة.

٣. الاستفتاء الالكتروني، ان قيام الدولة بإجراء استفتاء حول مشروع قانون معين متعلق بالسياسة العامة للدولة، ذو اهتمام عام، من الممكن ان يتم أخذ رأي الشعب الكترونياً، وهي طريقة سهلة وسريعة واقل تكلفة مقارنة بالاستفتاءات العادية التي تتطلب جيشاً من الموظفين وتعطيل لمؤسسات الدولة، إذ يتاح الأمر للتصويت الشعبي عبر التطبيقات الاجتماعية التفاعلية لمدة قصيرة، وبما يكفل ديمقراطية العمل محل التصويت ومساهمة الناس في اتخاذه.

٤. البرامج الحزبية الرقمية، ان الطريقة الالكترونية يمكن ان تستخدم من قبل الأحزاب السياسية في تقديم برامجها وفعالياتها الداخلية، ويتم استفتاء جماهير الاحزاب الكترونياً على المسائل المهمة التي يتصدى لها الحزب، كما يستطيع الشعب من رسم السياسة العامة للحزب وتتحدد مواقفه من القضايا المصيرية بمشاركة الجمهور المؤيد لهذا الحزب، وبهذا يمكن القضاء على الاستبداد والمحاباة في نفوس بعض قادة الأحزاب السياسية.

١١- جمال علي الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠-١٤٧. كذلك ينظر، الديمقراطية الرقمية التكنلوجيا وظاهرة رقمنة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١٣. كذلك ينظر، علاء ابراهيم محمود، الديمقراطية الرقمية المعاونة في العراق، مصدر سبق ذكره.

٥. النزاهة الرقمية، وهي قيام هيئة النزاهة باستخدام الوسائل الالكترونية في استلام ملفات الفساد والتقارير، ونشر الوثائق المتعلقة بكشف الذمة المالية لكبار قادة الدولة، وفضح صفقات الفساد والمفسدين، ما يجعل الشعب على اطلاع كامل بالوضع الاقتصادي للدولة، ويشاركً في محاربة الفساد.

٦. الاحتجاج الالكتروني، ان الطريقة التقليدية للتعبير عن معارضة سياسات الحكومة تتم احيانا عن طريق المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات والنشر في الصحاف والتلفزيون في الاغلب، والتي تتم عن طريق اظهار المجتمع الناس عن رفضهم لسياسات عامة او اوضاع غير مناسبة لهم، وهو ما يقود الى الاصلاح او يسبب الفوضى والخراب احيانا، لهذا فان الطريقة الالكترونية اصبحت وسيلة حديثة للأفراد الذين لديهم مطالب معينة وتجمعهم أهداف مشتركة ان يقوموا بالترويج لمطالبهم ليحققوا التفاف الرأي العام حولها عن طريق الوسائل الالكترونية المختلفة، وإيصالها إلى المسؤولين وإلزامهم بتلبيتها، وتتحقق المعاونة في هذا التطبيق في إبلاغ السلطات المختصة المسؤولة عن الأمن أو منح إجازة التجمع والتظاهر.

٧. الاستطلاع عن الرأي العام، اما استطلاع الراي العام، فانه يمكن ان يتم انشاء مراكز متخصصة باستطلاع الراي وتلقي الشكاوى المختلفة من المواطنون بدون أي رقابة او خطر عليهم، اذ يقوم المواطنين بتقديم شكواهم على المؤسسات او المسؤولين او تقديم تقارير عن الوضع العام، إلا انها بحاجة إلى التفاعل من المسؤولين وإلى سرعة الاستجابة.

٨. المجتمع المدني وحقوق الانسان، هناك مؤسسات عديدة تابعة لمنظمات المجتمع المدني، وهي مؤسسات مستقلة وغير خاضعة للحكومة، مثل المنظمات المهنية والنقابات، اذ يمكن لأفراد مؤسسات المجتمع المدني من التواصل بين النقابة ومجلس إدارتها وبين العاملين في مهنة أو حرفة والمنتمين للنقابة عن طريق الاجهزة الالكترونية المختلفة، كذلك منظمات حقوق الانسان وكشف الانتهاكات وتوثيقها ونشرها الكترونيا.

٩. التصويت والانتخابات، وهي طريقة حديثة في اجراء الانتخابات والتصويت الكترونيا، وهو يتمتع بعدة مزايا منها تقليل في الوقت التكاليف وتحقق الامان لعدم حاجتها لاجهزة امنية كبيرة، وسرعة انجاز النتائج ودقتها ان تم العمل بها على اساس مهني. اضافة الى ذلك فهي وسيلة فاعلة ايضا للمرشحين من خلال تقديد دعايتهم الانتخابية الكترونيا وهي ما تعويض عن الملصقات الجدارية التي تقلل تكاليف الحملات الانتخابية، وتمنع تشويه الاماكن العامة وتحقق العدالة والمساواة بين المرشحين والمعاونة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات أو مراقبتها.

ثالثا: معوقات الحكومة الالكترونية:

على الرغم من اهمية الديمقراطية الرقمية كألية فاعلة في المجتمعات الحالية، ودخلت وسائل العلم والتكنولوجيا الحديثة خاصة وسائل الانترنيت والاتصالات في اكثر مفاصل الحياة اليومية ومنها الحياة السياسية، الا انها لا زالت تعاني من بعض العقبات والمعوقات وخاصة في البلدان المستوردة لها، ومنها: [١٢]

١. القرصنة الالكترونية، مع كل تطور الوسائل الالكترونية الحديثة ومنجزاتها في تطور المجتمعات في كل مناحي الحياة ومنها الديمقراطية الرقمية، وصنع وسائل حديثة لمنع اختراقها، فهي لا زالت معرضة للقرصنة الالكترونية اما من خلال فايروسات لتدمير المعلومات والبرامج المخزنة، او اختراق هذه الاجهزة وسرقة معلوماتها، وخاصة المؤسسات المالية والتجارية الكبرى، المؤسسات السياسية والامنية، وهو ما يعرض امن واستقرار الجولة للخطر.

٢. الرقابة الالكترونية، ان وفرة الاجهزة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة الانترنيت لا يعني تمتعها بحرية العمل في كثير من الاحيان، فقد تعمل السلطات على رقابة انشطة المدونين والناشطين وملاحقتهم، او حجب مواقع التواصل الاجتماعي وفلترتها، واختراقها لكشف المعلومات، بحجة حماية الامن القومي للدولة، وهذا لا يقتصر على دول العالم النامي، بل ينطبق حتى على الدول المتقدمة والديمقراطية، مما جعل من هذا العمل معوقاً امام المواطنين من التعبير عن آرائهم بحرية تامة.

٣. ضعف البنية التحتية الالكترونية، ان الميزة التي تتمتع بها الوسائل الرقمية من سهولة الاستخدام وسرعتها تحتاج الى بنية تحتية مناسبة لكي تعمل في اجوائها، تتضمن البنايات والمعدات المتطورة وشبكات الكهرباء والاتصالات، اضافة الى الخبراء في هذا المجال، وهذا قد لا يكون متوفرا في كل دولة، اذ قد تتوفر الامكانيات المادية في توفير هذه المعدات وبنيتها ولكن يصعب ايجاد الكوادر الكفؤة في ادارتها.

٤. اصبحت الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الانترنيت والاتصالات وسيلة بيد بعض المجموعات الارهابية تستخدمها في الترويج لأفكارها، وعملية لاستقطاب الشباب وتشويه افكارهم بالتطرف.

٥. تراجع دور الاحزاب السياسية كألية لتجميع المطالب وايصالها الى صانع القرار، ووسيلة للضبط الاجتماعي، اذ تعد الاحزاب السياسية وسيطة بين المواطن والحكومة وتوجيه المواطنين وتحقيق مطالبهم، ان الاعتماد على الوسائل الالكترونية في رفع المطالب للحكومة ومراقبة تنفيذها رغم فوائدها الا انها قد تسبب الفوضى في بعض الاحيان وتشتت المطالب وتعددها وهو ما يقود الى حدوث فوضى واضطرابات اجتماعية، وهو ما يؤدي لاحقا الى تدخل الحكومة ضدها، كما حدث خلال ثورات الربيع العربي وبعدها.

١٢- الديمقراطية الرقمية التكنلوجيا وظاهرة رقمنة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

المبحث الثاني: توظيف الديمقراطية الرقمية في ترسيخ النظام الديمقراطي العراقي

إن قوة النظم البيروقراطية وخوف الحكومات الرافضة للتغيير وللتطور، والتي يمكنها بفضل مناورتها من تحويل أهداف الإصلاح الشامل لنظم الحكم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لصالحها، لهذا لابد من إصلاح طرق الانتخابات وادارتها، من النواحي الانتخابية وعلى مستوى وضع السياسات العامة، لهذا تعد الديمقراطية الرقمية طريق الاصلاح السياسي الاساس، وانه يمكن ان نطبقها في العراق، وذلك لتوفر بعض اسسها المهمة، كذلك اوضاع البلد السياسية والامنية تتطلب ذلك. وان يتم معالجة نظام، إطلاق الحريات، تداول السلطة، ضمانات حرية الرأي والتعبير، حقوق الإنسان، واستخدام التكنلوجيا في الادارة، وهذا يتطلب مشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها، وبين منظمات المجتمع المدني العديدة، في ظل رقابة شعبية مزدوجة تقوم على النزاهة والشفافية، واستخدام الادارة الالكترونية في المؤسسات ضرورة لإدارتها حتى بالمعنى البيروقراطي، ولابد من ضرورة ايضا تطوير الادارة، وتطوير الخدمة المدنية وتحسين كفاءة المؤسسات العامة.

المطلب الاول: فرص الديمقراطية الرقمية في انجاح التجربة الديمقراطية في العراق

إن تحقيق الديمقراطية الرقمية في العراق وتوفير فرص نجاحها تتطلب عدداً من الاليات والتشريعات والبنى التحتية اللازمة، والتي يمكن الاعتماد عليها، كذلك الفوائد المرجوة من تطبيق الديمقراطية الرقمية في العراق، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

اولا: دور الديمقراطية الرقمية في توسيع مبدأ الممارسة الديمقراطية.

١. تسعى الديمقراطية الرقمية الى تأمين مبدأ المشاركة العامة في صنع القرار، وتطبيقها على ارض الواقع للتأثير على اختيارات السياسات العامة وتنفيذها، وتتطلب المشاركة السياسية ايضا توافر القوانين الضامنة لحرية التعبير عن الراي والمشاركة في الاحزاب والجمعيات والترشيح للانتخابات، وتطلب توافر الوسائل والادوات المادية والتقنية التي تسهل وتحقق متطلبات المشاركة، والمعززة للمشاركة الشعبية سواء بإشاعة ثقافة الحوار والتعبير الحر عن الراي والوعي التام بأهميته في التأثير على الخيارات السياسية لصناع القرار [١٣]. إنَّ الدمج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين العمل السياسي، أفرز أدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة العملية الديمقراطية، ونشر المناخ الملائم لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية من قبيل: التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية، والانتخاب الالكتروني عبر شبكة

١٣- الديمقراطية الرقمية التكنلوجيا وظاهرة رقمنة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١١. كذلك ينظر، علي الصاوي، ديمقراطية الانتخابات.. ادارة ام ارادة، في، علاء شلبي، كرم خميس، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط١، (القاهرة، المنظمة العربية لحوق الانسان)، ٢٠١٤، ص ٤٢-٦٥.

الانترنت، والتعليق على القرارات الرسمية، والمشاركة في صنع ورسم السياسات العامة للدول، والاحتجاج الرقمي، والمناصرة وحشد التأييد لقضية معينة [١٤]. ففي حالة العراق فان وجود شبكات التواصل الاجتماعي (الانترنيت والهواتف النقالة)، مع وجود صعوبات امنية، يمكن ان تكون الديمقراطية الرقمية باستخدام هذه الوسائل اداة مهمة لتوسيع المشاركة السياسية.

٢. تعزيز حرية الراي العام، في اعقاب التطور الهائل لشبكة الانترنت، وتطور تقنية الاتصالات والتواصل الرقمي الذي ضمنته شبكات التواصل الاجتماعي من قبيل (فيسبوك–توتير– وغيره)، والمواقع الالكترونية الإخبارية والتفاعلية والمدونات وغيرها، ظهرت التكنولوجيا الرقمية، والتي من خلالها توظيف منتجات الثورة التكنولوجية الرقمية، إما بغرض تحديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لجهة توسيع فضائها ومجال عملها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، وتوفر للأفراد والجماعات فضاءات شاسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة وفي مقدمتها القضايا السياسية، فتوسعت ضمن هذا المدى فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية مُطلقة بعيدا عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي الحاكم [١٥].

٣. تمكين كافة المواطنين المشمولين بحق الاقتراع من المشاركة في الانتخابات بغض النظر عن مكان الإقامة داخل أو خارج العراق، وهذا الأمر سيعزز المشاركة السياسية عبر إتاحة التصويت للجميع، باعتماد نظام العراق كدائرة انتخاب واحدة، فالأمر يسير بحيث لا يجبر المواطن على تثبيت مسبق لمنطقة السكن التي يرغب التصويت فيها، وحتى للمواطنين خارج العراق لهم ذات الحقوق باستخدام بطاقاتهم الشخصية الالكترونية التعريفية للتصويت، دون للإجراءات والموافقات والموارد، اذ يستطيع أي مواطن مقيم خارج العراق من ممارسة حقه ومن أي وسيلة اتصال رقمية، ولا يتمكن الشخص من ممارسة غش التصويت بموقعين أو أكثر وهو ما حصل في الانتخابات السابقة [١٦]. يضاف الى ذلك السرعة والدقة والمرونة، في استخلاص النتائج. باستخدام البرمجيات المختلفة بإمكان عد وفرز الأصوات واستخلاص النتائج بدقائق معدودة، دون الحاجة إلى عد يدوي بطيء وغير دقيق، ويمكن الطعن فيه

١٤– فتحي شمس الدين، مصدر سبق ذكره

١٥– علي عبد الفتاح كنعان، مصدر سبق ذكره ص٥٧. كذلك ينظر، رضوان قطبي، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي.. واقع وآفاق، الجمعة، ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٥، على موقع السبيل على الرابط: http://ar.assabile.com

١٦– محمد فضيل، الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم و التفاؤل، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩٧، (بيروت، مركز دراسيات الوحدة العربية)،٢٠١٢، ص٣٥.

من أكثر من جهة، اذ بالإمكان فقط مراقبة الاجهزة، وهي محايدة ومتجردة، ولا مجال للخطأ فيها [١٧].

٤. ان ثمار الديمقراطية الرقمية، لم تقتصر على الأفراد بل تستفاد منها حركات المعارضة بكل الوانها وأطيافها المختلفة كأداة إعلامية جديدة لا تخضع للرقابة الحكومية، مع قدرتها على الانتشار والتأثير في الرأي العام بسلاسة وسرعة منقطعة النظير[١٨]. فقد تم التركيز على شبكات التواصل الاجتماعي في احتجاجات العراق عام ٢٠١٩، من خلال الدعوة للتظاهر والتجمع وطرح المطالب، وهي عملية كان لها اثر فاعل في التحرك لأجراء الإصلاحات التي يطالب بها الشارع العراقي [١٩]. وهذا ما يُفسر درجة التأثير المرتفعة للإنترنت في النُظم المنغلقة مقارنة مع النظم الديمقراطية، والتي كانت تتسم باحتكار الدولة وحلفائها لوسائل الإعلام التقليدية، والتحكم في هامش حرية التعبير داخل المجتمع، وإضعاف دور و فاعلية الأحزاب السياسية وغيرها من سمات النظم السياسية في دول العالم النامي.

ثانيا: دور الديمقراطية الرقمية في تطوير فاعلية النظام السياسي واستجابته

١. ان استخدام الوسائل الالكترونية والاتصالات الرقمية في تطوير النظام الديمقراطي له دور في قدرة النظام السياسي على التوظيف الفاعل للموارد والامكانات المتاحة لتحقيق الاهداف المنشودة في سبيل ضمان استمراره واستقراره، وتكريس شرعيته على مرتكزات التأييد الشعبي له، عبر تطوير استجابته الجدية للمطالب العامة، ويتحقق دور الوسائل الرقمية في هذا المسار عبر عدة مداخل، يصب بعضها بصورة مباشرة ورئيسة في بناء هذا المرتكزات المهمة للحكم الديمقراطي والتي هي من اهم اهداف الديمقراطية الرقمية، اذ تركز الوسائل الرقمية على تطوير فاعلية العمل ورفع مستويات اداء المؤسسات الحكومية، والارتقاء بمستوى كفاءتها، وتبسيط الإجراءات الحكومية وتقليل تكلفة الخدمات المقدمة والتنسيق بين تلك الهيئات المختلفة في هذا المجال وتوزيع المهام بينها بانسيابية عالية، اضافة الى تقليل الاعتماد على وسائل امنية مكثفة [٢٠].

٢. إنَّ التصويت والترشيح الالكتروني، كذلك الدعاية الانتخابية سوف تقلل التكاليف المالية على الحكومة، وتقلل الحاجة إلى فرض أحكام وإجراءات أمنية مشددة قبل وأثناء وبعد عمليات التصويت، اذ يشهد العراق منذ ٢٠٠٣ اوضاعاً امنية غير مستقرة، لأسباب عديدة منها ما خلفه الاحتلال

١٧- جيدور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي''، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٥، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح)، ٢٠١٦.، ص ٧٢٨.

١٨- حسين محمود هتيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي (عمان، دار أسامة للنشر)،٢٠١٤، ص٩٨.

١٩- الانترنت كسلاح في مواجهة الاحتجاجات – العراق ومصر نموذجاً، مقال نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧ على موقع الالكتروني https://www.dw.com/ar/%D8%A7/a-50726808

٢٠- أحمد الكردى، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية،ملتقى البحث العلمي، ٢٤ تشرين ٢٠١٠، www.rsscrs.info

الامريكي من تراجع في التماسك السياسي والمجتمعي، وحل الاجهزة الامنية، كذلك وجود المجموعات الارهابية والتي تهدد بعض المناطق وتمنعهم من التصويت او الترشيح، لهذا فان جعل التصويت الانتخابي والترشيح عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي سوف تجعل منها اكثر امانا وتحقق نتائج جيدة [٢١].

٣. لقد أدت عملية التدفق الحر للمعلومات والمعطيات عبر شبكة الإنترنت إلى إزالة الحواجز بين النظم السياسية المختلفة، فالعالم أصبح قرية صغيرة لا مكان فيها للأسرار، وكذلك تم استخدام الإنترنت في الترويج لمنظومة حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، وأدى أيضا إلى انفتاح المجتمعات المنغلقة على ثقافات وممارسات وفلسفات أخرى بشكل ساهم في زيادة الضغط على كثير من النظم السياسية القائمة، حيث اضطرت العديد من الأنظمة السياسية والحكومات تطبيق إصلاحات سياسية وحقوقية ولو جزئيا لتلبية بعض المطالب المشروعة لمواطنيها، فخلال احداث الاحتجاجات في العراق فقد اصبحت لها امتداد دولي وتدخل الامم المتحدة، وبعض دول العالم، وهو ما شكل ضغطا على الحكومة العراقية من اجل الاستجابة للمطالب، وتحقيقها، الادوات الرقمية دولت القضايا الداخلية، وجعلتها ذات امتداد دولي[٢٢].

٤. الوسائل الالكترونية والاتصالات او الوسائل الرقمية، ترفع مستويات الوعي للأفراد وتعزيز قدرتهم للتفاعل الايجابي معها ومع البيئة الاجتماعية عبر تطوير حلقات التواصل والاتصال بين فئات، اضافة الى توفير الفرص التعليمية لكافة الأفراد وفي كل مكان، لذا أصبح التعليم الإلكتروني عبر بوابتها الإلكترونية، ومن خلال خدمة التعليم الإلكتروني (e-learn)، وبالإضافة للكفاءة العالية التي يقدمها هذا النوع من التعليم، فإن أسعار المسافات والمناهج الدراسية تكون مدعومة من الدولة، بل إن بعضها مجاني، ولا سيما تلك المتعلقة بالمهارات الأساسية وبذلك تفتح الحكومة الإلكترونية أمام الأفراد باباً واسعاً للتعليم الأساسي أو الأكاديمي، وهو باب لم يكن مفتوحاً من قبل أمام المواطنين، ما يوفر لهم فرصاً أفضل للعمل والإنتاج لتحسين ظروف حياتهم، كما أن هذه الخدمة تعد بديلاً مجدياً للدولة توفر من خلالها قدراً كبيراً من النفقات المخصصة للبنى التحتية الخاصة بالمؤسسات التعليمية، لاسيما المعاهد العليا والجامعات، والتي تمثل في الكثير من الدول تحدياً حقيقياً [٢٣].

٢١- سكينة بوشلوح، تأثير الإنترنت على العمل السياسي.. أوباما نموذجا، عرض للكتاب على موقع الجزيرة الالكتروني، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/4/20

٢٢- عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، " أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث، عدد٧، (الجزائر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير)، ٢٠١٠، ص٢٥١. كذلك ينظر، الأمم المتحدة تقترح خطة لتجاوز الأزمة في العراق، خبر منشور بتاريخ ٢٠١٩/١١/١١ على الموقع الالكتروني، https://www.dw.com/ar -51196223

٢٣- حسين محمود هتيمي، مصدر سبق ذكره، ص٩٨. كذلك ينظر، عادل عبد الصادق، حالة الديموقراطية الرقمية في البلدان العربية بين اهمية الدور ومعوقات وفرص التفعيل، بحث منشور على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=26159

ثالثا: دور الديمقراطية الرقمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١. تعد تكنلوجيا المعلومات من المواضيع التي احتلت دورا بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في صنع السياسة العامة وتطبيقها ومراقبتها، فالتقدم التكنلوجي سواء كان من خلال البحث او باستعمال الآلات او بالخبرات هو من الاساليب التي زادت من عملية التنمية الاقتصادية، فكلما كان هناك وسائل حديثة يمكن للمواطن من استخدامها في العمليات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والاتصالات، كلما زادت قدرته على تطوير اساليب العمل وزيادة الانتاج، ومن ثم رفع مستوى النمو الاقتصادي وزيادة وتيرة الرفاه الاجتماعي[٢٤]. كذلك ان التطور التكنولوجي والعلمي يزيد الاطلاع على خبرات الدول الاخرى ومن ثم تحسين وسائل الانتاج، كذلك توسيع المشتريات من خلال البيع الالكتروني مما وسع من الاسواق وزيادة الارباح، اضافة الى دور وسائل التواصل الاجتماعي في دعم المنتج الوطني، والمطالبة بتشريع القوانين وتطبيقها، اذ ان اصدار قانون دعم المنتج العراقي المرقم (١١) لسنة ٢٠١٠، والذي رسم اليات لدعم المنتج الوطني، الا ان المطالبات الشعبية عام ٢٠١٩، وعن طريق شبكة المعلومات الدولية الانترنيت كان لها فعل اكثر في تشجيع المنتج الوطني ودعمه وتثقيف الناس على شرائه، مما زاد من الانتاج والاستهلاك وهو ما يقود الى توسع المصانع والطلب على الايدي العاملة والقضاء على البطالة [٢٥].

٢. اصبحت وسائل المعلومات الرقمية اداة مهمة التحشيد الجمهور مع او ضد سياسات الحكومة، ومن ثم تشجيع الناس على رفع المطالب، فقد اصبح الفضاء الالكتروني اكثر اداة فعالة في الضغط على السلطة في العراق، وفي كشف واقع الحكم، ومراقبة المسؤولين وفتح تحقيق عن اعمالهم، ومكافحة الفساد عن طريق الضغط على المسؤولين وكشف فسادهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، اضافة الى دور الوسائل الالكترونية والاتصالات في المطالبة بتوسيع الخدمات العامة والاحتجاجات على ضعفها، ومحاسبة المسؤولين المقصرين [٢٦].

المطلب الثاني: السلبيات المتوقعة من تطبيق الديمقراطية الرقمية في العراق

ان مقترح تطبيق الديمقراطية الرقمية في العراق يصطدم بتحديات ومعوقات كثيرة، واهمها هي الآتي:

١. تدخل العمل السياسي بالعمل الإداري، إذ قد تحاول بعض القوى استغلال موارد الحكومة لإعادة تعريف من هم المواطنون، أو استثمار قواعد البيانات، مستغلين عدم حرمة الإجراءات الإدارية والعمل

٢٤- عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠-٢٥١.

٢٥- قانون التعديل الاول لقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠، منشور على الموقع الإلكتروني، http://www.miqpm.com/Document_Details.php?ID=219

٢٦- الانترنت كسلاح في مواجهة الاحتجاجات – العراق ومصر نموذجاً، مصدر سبق ذكره.

الإداري، لصالح غايات قد لا تخدم المواطن أو مصلحة البلاد العليا، وهذا يتطلب وضع حرمة للعمل الإداري، ووضع حدود لتداخل العمل السياسي–الحكومي والعمل الإداري للمؤسسات المختلفة في الدولة العراقية (أي العمل دون مستوى الوزير والذي هو عمل مهني وليس سياسي) [٢٧].

٢. المراقبة الحكومية على مواقع المواطنين وقواعد بياناتهم، وامكانية كشف هوياتهم، خاصة من قبل الحكومات الشمولية، وهذا يتطلب تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية (مركز حفظ البيانات الوطنية الموحدة)، ان مفهوم الأمن القومي، فهو لم يعد جامدا كما كان في السابق، بل هو متغير، وفي الغالب لا يدخل فيه إحصاء السكان، فأي إحصاء هو شبه معروف (كتأكيد أو كتقريب) حتى على مستوى الباحثين، وليس على مستوى أجهزة الاستخبارات الدولية، وفي الغالب تعمد دول إلى إصدار قواعد بيانات عن الفئات العمرية، الجنس، المستوى التعليمي، لمواطنيها [٢٨].

٣. الفجوة الرقمية، ان التحدي الذي يبقى قائما في الدول العربية ومنها العراق هو الفجوة الرقمية التي تعتبر الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الالكترونية، باعتبار أن نسبة المواطنين الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا في هذه الدول متواضعة جدا، ما يستدعي من الحكومات التنبه من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي تمتلك القدرة على الولوج إلى المواقع الالكترونية الحكومية على حساب الغالبية من المواطنين [٢٩]. يضاف اليه احتكار التكنلوجيا من قبل بعض دول العالم المتقدمة وخاصة في مجال الصناعة والاعلام والاتصالات والامور العسكرية، وعدم اعطائها الى الدول الاخرى الا بشروط، او لأغراض لا تفيد عملية التنمية في البلاد، مما حرم العديد من الدول العربية من فرص التطور والنهوض [٣٠].

٤. ضعف التشريعات، ان شبكات التواصل الاجتماعي تعد سلاحاً ذا حدين، فهي وسيلة للتطور والتحديث، وقد تكون وسيلة لاختراق الدولة وتدمير المجتمع، لهذا فان العديد من دول العالم تضع التشريعات من اجل تنظيم عمل الوسائل الالكترونية، لكي تتلاءم مع تطور المجتمع، وان لا تكون

٢٧– محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية، مجلة (cybrarians journal)، دورية الكترونية في مجال المعلومات، العدد ٩، يوليو ٢٠٠٦، ص٢٩–٣١.

٢٨– جمال علي الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٥–١٥٦. كذلك ينظر، التقدم نحو مقر رئيس الوزراء.. السلطات العراقية تقطع الإنترنت وتتصدى للمتظاهرين، خبر منشور على موقع الجزيرة بتاريخ، ٢٠١٩/١١/٥، على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/5-1

٢٩– خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الالكترونية في الانتخابات، جريدة الزمان العدد ٣١٢٣ (طبعة بغداد)، ١٧ حزيران ٢٠٠٨، ص١٥.

٣٠– عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٢.

تهديدا للامن القومي، وهنا قد تقيد بعض الدول بتشريعاتها عمل الوسائل الالكترونية بطريقة تجعلها غير ذي فائدة [٣١].

٥. ضعف البنية التحتية الالكترونية وارتفاع تكلفتها، أن تطبيق النظام الرقمي الالكتروني في ادارة الدولة يحتاج الى بنية تحتية (الأجهزة، الشبكة الالكترونية، قوانين الحفظ والاسترجاع الالكتروني، والمنتسبين الذين يجيدون التعامل الإداري والرقمي والقانوني في آن، والأبنية المخصصة) كلها لا زالت غير متوافرة، كذلك الى تكاليف مالية عالية، لهذا فان خدمة الانترنيت مثلا في العراق تعاني من عيوب عديدة اهمها ضعف الشبكات وارتفاع اسعار الاشتراك [٣٢].

٦. ان مشاركة المواطنين عبر الانترنيت بدلا من الاحتجاجات والمظاهرات قد تقود الى زيادة تأجيج الشارع العام، خاصة وان الاحتجاجات تحتاج الى قيادات وزعامات للتفاوض معها، وان تركها يقود الى ثورات شعبية كما حصل في ثورات الربيع العربي، او احتجاجات العراق عام ٢٠١٩ [٣٣].

٧. الجمود، ان المشاركة عبر الوسائل الالكترونية تحتاج الى تحديث وتطور مستمر، لان العالم اصبح سريع التغيير، لهذا غالبا ما يتم انشاء المواقع الالكترونية كغاية وليس هدف للمشاركة وتطوير المجتمع [٣٤].

٨. انخفاض مستوى التعليم بين الناس، ووجود بعض المعوقات في حياة المواطن، وهو أساس الدولة، وهو ما يعيق من ان ينفتح المواطن على مطالب اكبر [٣٥].

٩. التنوع القومي والديني، ان تنوع الدولة قوميا ودينيا مع وجود عناصر شك من قبل المواطن في كون النظم السياسية المتعاقبة في العراق قد عملت على مصلحته، هنا يضعف من درجة التفاعل من جانب المواطن مع الدولة. وهنا سيكون لزاما على الأنظمة السياسية التي تتعاقب على الحكم في العراق توليد ثقافة جديدة للمجتمع العراقي أساسها متمحور على كيفية نقل المواطن من الثقافة السلبية في التعامل مع مصلحة الدولة العراقية، إلى فضاء إتاحة الدولة ثقافة مساءلة الأنظمة السياسية، وانتهاء نبرة الغربة عنه، وبالتالي الاتجاه كخطوة لاحقة، التي نرجو أن تكون قصيرة، نحو ثقافة التفاعل بين المواطن والدولة، وثقافة الاعتزاز بالهوية العراقية [٣٦].

٣١- قراءة في مشروع {قانون جرائم المعلوماتية}، منشور بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٤، على الموقع الالكتروني، http://www.ina.iq/83196

٣٢- منال قدواح، الإعلام الجديد: خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية، وآليات ممارستها رقميا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٤٣، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح)، ٢٠١٥، ص٢٢٠. كذلك ينظر، خدمة الإنترنت في العراق.. الأعلى تكلفة والأسوأ خدمة، تقرير منشور بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٧، على الموقع الالكتروني، https://yaqein.net/reports/183531

٣٣- الديمقراطية الرقمية التكنلوجيا وظاهرة رقمنة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣. كذلك ينظر، مظاهرات العراق: السلطات تحجب الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وانتشار وسم #العراق_ينتفض، تقرير منشور بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ على الموقع الالكتروني https://www.bbc.com/arabic/trending-49908887

٣٤- جمال علي الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

٣٥- جمال علي الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

٣٦- خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

على الحكومة العراقية ومن اجل تطوير البنية الإلكترونية في البلاد، وتقوية دورها في السياسة، ان تقوم ببناء فضاء شبكي (قاعدة الكترونية واسعة) باعتباره وسيلة التحول نحو العصر الالكتروني الخدمي، لان ترك ذلك يعني بقاء العراق متخلفا عن التطور العالمي، وبقاء مؤسساتنا تبحث وتدقق بوسائل تقليدية عن تعريف لهوية المواطن بموازنات مالية المتراكم منها يثقل كاهل الموازنة العراقية، ويثقل موازنة الأسرة والفرد العراقيين، ولابد من الاستفادة من الموارد المتاحة، لإعطاء مكانة حضارية للدولة والحكومة والمجتمع والفرد في العراق.

الخاتمة:

لقد عززت من خلال شبكات الاتصال والمعلومات وخاصة شبكة الانترنت والاتصالات بشكل ضمني من قيم الديموقراطية التشاركية والطابع اللامركزي والادارة الذاتية و حرية الاختلاف واتاحة الفرص للتعبير عن هويات ومصالح متعددة، بما توفره من امكانية الدخول اليها من كافة الافراد في العالم، وتساهم شبكات الاتصال والمعلومات ايضا في تشكل بيئة عمل التكنولوجيا من الابداع والابتكار كوسيلة للاستمرار، والذي يعزز الطابع الانساني والقيم الانسانية المشتركة، وحماية خصوصية الأفراد والحق في المعرفة و حق المواطن في المعلومات والمشاركة في صنع القرار، والعديد من الحقوق التي اصبحت لصيقة الصلة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

ويتوقع خبراء الإعلام والاتصال وعلماء السياسة، أن يتعاظم الدور السياسي والحقوقي لتكنولوجيا شبكات الاتصال والمعلومات مع الوقت، لينتقل من تغيير الأدوات والآليات إلى تجديد الأفكار، من خلال إفساح المجال أمام أفكار ورؤى وتصورات لم تجد طريقها إلى النور بعد، ولم تجد البيئة الملائمة لظهورها وتبلورها. أو بعبارة أخرى، قيام المواطنين والحكومات وجميع الفاعلين السياسيين باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية وتنزيل مضامينها على أرض الواقع.

الاستنتاجات، هناك عدة عناصر مهمة للديمقراطية الرقمية على الإنترنت هي:

١. تساعد الاجهزة الرقمية للأفراد علي مستوي العالم من التعبير عن آرائهم بحرية كاملة دونما قيود خلال استخدام الإنترنت، مع وجود قيود والتي تفرضها بعض الدول التي لازالت تفرض قيودا الإنترنت.
٢. توافر شبكة المعلومات الرقمية المعلومات الاساسية والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير التعليم وتطور المجتمع، لأنها تمكنهم الدخول الى حلقات التطور العالمية والاستفادة منها.
٣. تمكن الاجهزة الرقمية المجتمع من المشاركة في الموضوعات والقضايا السياسية بعيدا عن قيود السلطات ومراقبتها، ومناقشة مجمل القضايا التي تهم المواطنون العاديون، والقيادات السياسية سواء المعارضة والحكومية.

٤. تساعد الاجهزة الرقمية من اتخاذ احكام بعيدة عن التعصب والسرعة، اذ ان الانترنيت يوفر معلومات يمكن الاستفادة منها في تداول الافكار واصدار الاحكام حولها من خلال الاطلاع على تجارب وخبرات الآخرين.

٥. الاختيار، تمكن عمليتي المناقشة والتروي المستخدمين من اكتساب القدرة على الاختيار حيث تتولد مجموعة من البدائل والخيارات والأفكار والرؤى التي يمكن الاختيار من بينها.

٦. ان استخدام الاجهزة الرقمية في الانتخابات فأنها تقود الى تقليل التكاليف، وتوفر الامن وتساعد على الحصول على النتائج بسرعة ودقة.

المصادر:

اولا: الكتب العربية

١. الديمقراطية الرقمية التكنلوجيا وظاهرة رقمنة السياسية، (القاهرة، مركز هردو لدعم العبير الرقمي)، ٢٠١٧.

٢. جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، ط١، (القاهرة، دار نهضة مصر)،٢٠٠٦.

٣. حسين محمود هتيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي (عمان، دار أسامة للنشر)،٢٠١٤.

٤. علي الصاوي، ديمقراطية الانتخابات.. ادارة ام ارادة، في، علاء شلبي، كرم خميس، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط١، (القاهرة، المنظمة العربية لحوق الانسان)، ٢٠١٤.

٥. علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنلوجية، ط١، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، ٢٠١٤.

ثانيا: الدوريات

١. جمال علي الدهشان، دور التكنلوجيا في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، العدد٢، المجلد١، (مصر، جامعة المنوفية)، ٢٠١٨.

٢. جيدور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٥، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح)، ٢٠١٦.

٣. خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الالكترونية في الانتخابات، جريدة الزمان العدد ٣١٢٣ (طبعة بغداد)، ١٧ حزيران ٢٠٠٨، ص١٥.

٤. سالم سليمان؛ خضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري، دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد ١، (عمان، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية)، ٢٠١٠.
٥. عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، "أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية"، مجلة الباحث، عدد٧، (الجزائر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير) ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٦. مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٢.
٧. محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية، مجلة (cybrarians journal)، دورية الكترونية في مجال المعلومات، العدد ٩، يوليو ٢٠٠٦.
٨. محمد فضيل، الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم و التفاؤل، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩٧، (بيروت، مركز دراسيات الوحدة العربية)،٢٠١٢.
٩. منال قدواح، الإعلام الجديد: خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية، وآليات ممارستها رقميا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٤٣، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح)، ٢٠١٥.

ثالثا: الانترنيت

١. عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٩، على موقع مركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية https://www.abjjad.com/book/2212791118
٢. عادل عبد الصادق، حالة الديموقراطية الرقمية في البلدان العربية بين اهمية الدور ومعوقات وفرص التفعيل، بحث منشور على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=26159
٣. علاء ابراهيم محمود، الديمقراطية الرقمية المعاونة في العراق، مقال منشور على موقع مؤسسة النبأ، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات، ٢٠١٧، على موقع https://m.annabaa.org/arabic/rights/12374
٤. رضوان قطبي، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي واقع وافاق، مقال منشور بتاريخ ١١ ايلول ٢٠١٥، على موقع، https://www.raialyoum.com/index.php
٥. فتحي شمس الدين، الديمقراطية الرقمية آليات جديدة للتعبير عن الراي، مقال نشر بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٢ على موقع، https://www.masress.com/october/126599

٦. عدنان شيرخان، دور ايجابي للتكنولوجيا لإشاعة الثقافة الديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد ٢٤٢٦، ٦ تشرين الاول ٢٠٠٨، على موقع، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149226&r=0

٧. الحكومة الالكترونية، منتدى الحاسبات،على الموقع الالكتروني، www.alhasebat.net

٨. –الحكومة الالكترونية، موقع سيريا نيوز، على الموقع الالكتروني، www.syria-news.com

٩. أحمد الكردى، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية،ملتقى البحث العلمي، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠، www.rsscrs.info

١٠. محمد الهادي، الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الاداري، منتدى قسم علوم الادارة، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩، www.hrdiscussion.com/hrdiscussion203.html

١١. عبد الرحمن تيشوري، الحكومة الالكترونية.. كم يكلف عدم وجودها؟، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد ٣١٦٩، ٢٠١٠/١٠/٢٩، www.ahewar.org.

١٢. فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية، مقال منشور على موقع تكنلوجيا التعليم، www.khayma.com/education-technology/index.htm

١٣. الحكومة الالكترونية ومراحل تطورها، مقال منشور على موقع معلمات الحاسب، www.computer03.com

١٤. علي ميا، الحكومة الالكترونية، صحيفة الوحدة الالكترونية، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨، wehda.alwehda.gov.sy/.

١٥. رضوان قطبي، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي.. واقع وآفاق، الجمعة، ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٥، على موقع السبيل على الرابط: http://ar.assabile.com.

١٦. فتحي شمس الدين، الديمقراطية الرقمية.. آليات جديدة للتعبير عن الرأى، موقع لغة العصر: مجلة الاهرام للكومبيوتر والاتصالات، http://aitmag.ahram.org.eg/News/24806.aspx.

١٧. أحمد الكردي، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، ملتقى البحث العلمي، ٢٤ تشرين ٢٠١٠، www.rsscrs.info.

١٨. الانترنت كسلاح في مواجهة الاحتجاجات – العراق ومصر نموذجاً، مقال نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧ على موقع الالكتروني https://www.dw.com/ar/%D8%A7/a-50726808.

١٩. سكينة بوشلوح، تأثير الإنترنت على العمل السياسي.. أوباما نموذجا، عرض للكتاب على موقع الجزيرة الالكتروني، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/4/20

٢٠. الأمم المتحدة تقترح خطة لتجاوز الأزمة في العراق، خبر منشور بتاريخ ٢٠١٩/١١/١١ على الموقع الالكتروني، https://www.dw.com/ar -51196223

٢١. قانون التعديل الاول لقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠، منشور على الموقع الإلكتروني، http://www.miqpm.com/Document_Details.php?ID=219

٢٢. التقدم نحو مقر رئيس الوزراء.. السلطات العراقية تقطع الإنترنت وتتصدى للمتظاهرين، خبر منشور على موقع الجزيرة بتاريخ، ٢٠١٩/١١/٥، على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/5-1

٢٣. مظاهرات العراق: السلطات تحجب الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وانتشار وسم #العراق_ينتفض، تقرير منشور بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ على الموقع الالكتروني https://www.bbc.com/arabic/trending-49908887

٢٤. قراءة في مشروع {قانون جرائم المعلوماتية}، منشور بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٤، على الموقع الالكتروني، http://www.ina.iq/83196

٢٥. خدمة الإنترنت في العراق.. الأعلى تكلفة والأسوأ خدمة، تقرير منشور بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٧، على الموقع الالكتروني، https://yaqein.net/reports/183531